

VATP013

VAT Public Clarification  
Disbursements & Reimbursements

توضيح عام بشأن ضريبة القيمة المضافة  
تعويض المدفوعات والمصروفات

**Issue**

Article 1 of the Federal Decree-Law No. 8 of 2017 on Value Added Tax ("VAT Law") defines consideration as "all that is received or expected to be received for the supply of goods or services, whether in money or other acceptable forms of payment".

تعرف المادة (1) من المرسوم بقانون اتحادي رقم 8 لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة ("قانون ضريبة القيمة المضافة") المقابـل على أنه "كل ما تم استلامـه أو من المتوقع استلامـه لقاء توريد السلع أو الخدمات سواء كان مبالغـ نقدية أو غير ذلك مما يـصح استلامـه كـمـوضـع".

In commercial transactions, a person may incur expenses and subsequently recover such expenses from another party. The VAT treatment of the subsequent recovery of expenses depends on whether the recovery is tantamount to a "disbursement" or "reimbursement".

This Public Clarification discusses the VAT principles for differentiating between a disbursement and a reimbursement, and the VAT treatment that should be applied to a disbursement and reimbursement of expenses.

في سياق المعاملات التجارية، من الممكن ان يتـكـبد الشخص نفـقات ثم يـقوم بعد ذلك باستـرداد هذه النفـقات من طـرف آخر. وتعتمـد معـاملـة ضـريـبة الـقيـمة المـضـافـة لـلاـسـترـدـاد الـلاحـق لـلنـفـقات عـلـى ما إذا كان الإـسـترـدـاد هو بمـثـابة "تعـويـض مدـفـوعـات" او "تعـويـض مـصـرـوفـات".

يتـناول هذا التـوضـيـح العـام مـبـادـئ ضـريـبة الـقيـمة المـضـافـة لـلـتـميـز بـيـن تعـويـض المـدـفـوعـات وـتعـويـض المـصـرـوفـات، وكـذـلـك معـاملـة ضـريـبة الـقيـمة المـضـافـة الـواـجـب تـطـيـقـها عـلـى تعـويـض المـدـفـوعـات وـتعـويـض المـصـرـوفـات.

**Summary**

The term "reimbursement" refers to the recovery of expenses that you incur as a principal. The term disbursement, on the other hand, refers to the

**ملخص**

يشـير مـصـطلـح "تعـويـض المـصـرـوفـات" إـلـى استـرـدـاد النـفـقات المـتـكـبدـة من قـبـلـك كـموـكـلـ. من جـهـة أـخـرى، يـشـير مـصـطلـح "تعـويـض المـدـفـوعـات" إـلـى استـرـدـاد المـبـالـغ المـدـفـوعـة نـيـابـة عن شخصـ آخـرـ.

recovery of payments made on behalf of another person.

While a disbursement of expenses is out of scope of VAT, reimbursement of expenses falls within the scope of VAT.

بالرغم من أن تعويض المدفوعات يقع خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة إلا أن تعويض المصروفات يقع ضمن نطاقها.

### Detailed discussion

The first step to determine whether a recovery is a disbursement or reimbursement is to establish whether you have acted as a principal or an agent in purchasing the goods or services.

Where you have acted as an agent, the recovery would generally amount to a disbursement. A disbursement does not constitute a supply and is, therefore, not subject to VAT. For example, a disbursement is a payment that your business makes on behalf of a client but which you later invoice the client for.

On the other hand, where you have acted as a principal, the recovery would generally amount to a reimbursement. A reimbursement is considered to be a part of consideration for the supply and follows the same VAT treatment as the main supply.

### شرح تفصيلي

تمثل الخطوة الأولى في تحديد ما إذا كان الاسترداد هو تعويض مدفوعات أم تعويض مصروفات، بأن يتم تحديد ما إذا كنت قمت بالتصريح بصفة موكل أم وكيل عند شراء السلع أو الخدمات.

إذا كنت قد تصرفت كوكيل، فإن الاسترداد سيكون عموماً بمثابة تعويض مدفوعات. إن تعويض المدفوعات ليس توريداً لغايات ضريبة القيمة المضافة وبالتالي، لن يكون خاصعاً لضريبة القيمة المضافة. على سبيل المثال، يكون تعويض المدفوعات بمثابة مبلغ تدفعه أعمالك نيابةً عن العميل، ومن ثم تقوم بإصدار فاتورة بقيمة للعميل ومطالبه بسدادها.

من جانب آخر، إذا كنت قد تصرفت كموكل، فإن الاسترداد سيكون عموماً بمثابة تعويض مصروفات. يعتبر التعويض جزءاً من مقابل التوريد ويخضع لذات المعاملة الضريبية للتوريد الرئيسي.

### Principles for Disbursement:

The following principles will help you determine whether the recovery of an expense from another

### مبادئ تعويض المدفوعات:

ستساعدك المبادئ الآتية في تحديد ما إذا كان استرداد النفقات من طرف آخر يستوفي شروط التصنيف كتعويض مدفوعات:

party satisfies the conditions for being classified as a disbursement:

- يجب أن يكون الطرف الآخر هو متلقٍ / مستلم السلع أو الخدمات.
- يجب أن يكون الطرف الآخر مسؤولاً عن الدفع للمورد.
- يجب أن يكون الطرف الآخر قد استلم فاتورة أو فاتورة ضريبية، بحسب الحال، صادرة باسمه من المورد.
- يجب أن يكون الطرف الآخر قد قام بتفويضك للقيام بالدفع نيابة عنه.
- يجب أن تكون السلع أو الخدمات التي تم دفع ثمنها إضافية إلى التوريدات التي تقوم بتقديمها إلى الطرف الآخر.
- يجب تحديد المبلغ بشكل منفصل في الفاتورة، كما ويجب عليك استرداد ذات المبلغ المدفوع من المورد، من دون هامش ربح.

For example, Company A procured group medical insurance from a local insurance company and received an invoice directly from the insurance company. Company A requested Company B to make the payment on its behalf. The subsequent recovery of the amount by Company B from Company A will amount to a disbursement, and would not be subject to VAT.

Company A should receive a Tax Invoice addressed to it from the insurance company, and should

على سبيل المثال، قامت الشركة (أ) بشراء مجموعة من التأمينات الطبية من شركة تأمين محلية وتلقت فاتورة بشكل مباشر من شركة التأمين. طلبت الشركة (أ) من الشركة (ب) القيام بالدفع إلى شركة التأمين نيابة عنها. ستقوم الشركة (ب) لاحقاً باسترداد المبلغ المدفوع من الشركة (أ) والذي سيكون بمثابة تعويض مدفوعات، ولن يخضع لضريبة القيمة المضافة.

يجب أن تتلقى الشركة (أ) فاتورة ضريبية موجهة إليها من شركة التأمين، كما ينبغي عليها استرداد ضريبة المدخلات من خلال إقرارها الضريبي المقدم في الدولة، مع مراعاة القواعد العادلة لاسترداد ضريبة المدخلات.

recover the input tax through its UAE VAT return, subject to the normal input tax recovery rules.

*Principles for reimbursement:*

The following principles will help you determine when a recovery of expense amounts to a reimbursement:

- You should have contracted for the supply of goods or services in your own name and capacity;
- You should have received the goods or services from the supplier;
- The supplier should have issued the invoice in your name and you are under the legal obligation to make payment for it;
- In case of goods, you should own the goods prior to making the onward supply to the other party.

For example, Company A entered into a contract with Company B to provide marketing services. The contract stipulated that Company A would be eligible to reimburse the expenses from Company B. Company A incurred the expenses in its own name and subsequently recovered the amounts from Company B as per the terms of the contract.

The recovery of expenses from Company B would follow the same VAT treatment as that of the main supply.

**مبادئ تعويض المصاريف:**

تساعدك المبادئ الآتية في تحديد ما إذا كان استرداد النفقات هو بمثابة تعويض مصاريف:

- يجب أن تكون قد تعاقدت على توريد السلع أو الخدمات باسمك وبصفتك الشخصية.
- يجب أن تكون قد قمت باستلام السلع أو تلقي الخدمات من المورد.
- يجب أن يكون المورد قد قام بإصدار فاتورة باسمك وثمة التزام قانوني يلزمك بدفعها.
- في حالة السلع، يجب أن تمتلك السلع قبل القيام بتورidiها لاحقاً إلى الطرف الآخر.

على سبيل المثال، تعاقدت الشركة (أ) مع الشركة (ب) لتقديم خدمات تسويق. وينص العقد على أن تكون الشركة (أ) مؤهلة لاسترداد النفقات من الشركة (ب). تكبدت الشركة (أ) النفقات باسمها وقامت بعد ذلك باسترداد هذه المصاريف من الشركة (ب) وفقاً لشروط العقد. يجب أن يخضع استرداد النفقات من الشركة (ب) لذات المعاملة الضريبية للتوريد الرئيسي.

The principles stated above should be used as indicators to analyze whether a recovery of expense amounts to a reimbursement or disbursement. The taxpayer, should, however consider all the facts and circumstances of the transaction holistically to arrive at a decision.

يجب استخدام المبادئ المذكورة أعلاه كمؤشرات لتحليل ما إذا كان استرداد النفقات هو بمثابة تعويض مصروفات أو تعويض مدفوعات. يجب على دافع الضريبة، مع ذلك، النظر في جميع الحقائق والظروف المتعلقة بالمعاملة بنظرية شاملة للتوصل إلى قرار.

*This Public Clarification issued by the FTA is meant to clarify certain aspects related to the implementation of the Federal Law No 7 of 2017 on Tax Procedures, Federal Decree-Law No 8 of 2017 on Value Added Tax and their Executive Regulations.*

*This Public Clarification states the position of the FTA and neither amends nor seeks to amend any provision of the aforementioned legislation. Therefore, it is effective as of the date of implementation of the relevant legislation, unless stated otherwise.*

يهدف هذا التوضيح العام الصادر عن الهيئة الاتحادية للضرائب إلى توضيح بعض المواضيع المتعلقة بتطبيق القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2017 في شأن الإجراءات الضريبية والمرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة ولوائحهما التنفيذية. هذا التوضيح العام يتضمن موقف الهيئة الاتحادية للضرائب ولا يعدل ولا يهدف إلى تعديل أي من أحكام التشريعات المذكورة. ولذلك، فإن هذا التوضيح العام ساري اعتباراً من تاريخ تطبيق التشريعات الضريبية المذكورة، ما لم يتم تحديد خلاف ذلك في النص.